مقترح قانون يتعلق بالحدّ من الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الواحد وتنظيم استعمال البدائل المستدامة

واردات عدد .....
14 ماى 2026 C
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

الباب الأول: أحكام عامة

الفصل الأول:

يهدف هذا القانون إلى الحد من التلوث البلاستيكي وحماية البيئة والصحة العامة، ودعم الاقتصاد الدائري وذلك من خلال المنع التدريجي للأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الواحد وتعويضها ببدائل مستدامة.

الفصل الثاني: يقصد بالمصطلحات التالية على معنى هذا القانون:

- الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الواحد: كل كيس بلاستيكي مخصص للاستعمال لمرة واحدة مهما كان سمكه.
- الأكياس القابلة لإعادة الاستعمال: الأكياس المصممة للاستعمال المتكرر وفق معايير فنية محددة.
- الأكياس القابلة للتحلل البيولوجي: الأكياس القابلة للتحلل دون إضرار بالبيئة وفق معايير معتمدة.
- الأكياس ذات المصدر الحيوي: الأكياس المصنوعة كلياً أو جزئياً من مواد متجددة.

مبدأ المسؤولية الموسعة للمنتج: التزام المنتج بتحمل المسؤولية البيئية والمالية لمنتجاته طيلة كامل دورة حياتها، بما في ذلك مرحلة ما بعد الاستهلاك.

الفصل الثالث: المعايير والخصائص التقنية

تخضع الأكياس القابلة للتحلل البيولوجي المسموح بتداولها إلى معايير فنية وبيئية تضمن سلامتها وناجعتها، وتُشترط خاصة:

1. الأكياس القابلة لإعادة الاستعمال:

سمك لا يقل عن 50 ميكرون أو مقاومة مكافئة، تحمل لا يقل عن 10 كغ، قابلية استعمال لا تقل عن 20 دورة، خلوها من المواد السامة قابليتها لإعادة التدوير حمل وسم "قابل لإعادة الاستعمال."

2. الأكياس القابلة للتحلل البيولوجي:

تحلل بنسبة 90% خلال 6 أشهر صناعي أو 12 شهراً منزلي، عدم ترك ميكرو بلاستيك، احترام معيار 13432 ENأو ما يعادله.

2026/33

احتواء نسبة دنيا من المواد ذات المصدر الحيوي، حمل وسم واضح يحدد خصائصها. ويُحجّر استعمال البلاستيك القابل للتفكك بالأكسدة.

الفصل الرابع: التزامات الفاعلين الاقتصاديين

يخضع المصنعون والموردون والموزعون والتجار لمقتضيات هذا القانون، ويلتزمون خاصة بـ: احترام المعايير الفنية والبيئية،

ضمان مطابقة المنتجات والحصول على شهادات المطابقة، وضع بيانات واضحة على الأكياس القابلة للتحلل البيولوجي، التثبت من مطابقة المنتجات قبل ترويجها إعلام المستهلك بخصائص المنتج واستعماله .ويُمنع تسويق أو توزيع أي أكياس غير مطابقة أو تحمل بيانات مضللة

الباب الثاني: المنع التدريجي

الفصل الخامس:

يُحجّر توزيع الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الواحد مجاناً أو بمقابل عند صناديق الدفع ابتداءً من دخول هذا القانون حيز النفاذ.

الفصل السادس:

يُحجّر، في أجل أقصاه 12 شهراً من تاريخ اصدار هذا القانون بالرائد الرسمي، إنتاج وتوريد وتوزيع الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الواحد.

الفصل السابع:

يُحجّر، في أجل أقصاه 12 شهراً من تاريخ اصدار هذا القانون بالرائد الرسمي، استعمال الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الواحد لتغليف المواد الغذائية والمنتجات السائبة.

الفصل الثامن: تُستثنى من الحظر :

- الأكياس القابلة لإعادة الاستعمال
- الأكياس القابلة للتحلل البيولوجي وذات المصدر الحيوي

الباب الثالث: المراقبة التقنية

الفصل التاسع:

تخضع الأكياس القابلة للتحلل البيولوجي إلى نظام رقابة تقنية إلزامي.

الفصل العاشر:

لا يجوز تداول الأكياس القابلة للتحلل البيولوجي إلا بعد الحصول على شهادة مطابقة من هياكل معتمدة.

الفصل الحادي عشر:

تخضـــع الأكياس القابلة للتحلل البيولوجي لاختبارات مخبرية دورية للتثبت من: التحلل البيولوجي والتركيبة وغياب المواد السامة والخصائص الفيزيائية كما يجب أن تحمل الأكياس علامة مطابقة ورمز تتبع.

الفصل الثاني عشر:

تتولى مصـالح وزارات التجارة والبيئة والداخلية الإشـراف على المراقبة، مع إمكانية الاسـتعانة بالهياكل الفنية المختصة.

ويمكن للسلطات المختصة إجراء مراقبة فجئية وسحب المنتجات غير المطابقة .

الباب الرابع: المرافقة والحوافز

الفصل الثالث عشر:

تخضـع أنشـطة إنتاج وتوريد وتوزيع الأكياس القابلة لإعادة الاسـتعمال أو القابلة للتحلل البيولوجي إلى نظام ترخيص مسبق تُسنده الوزارة المكلفة بالبيئة بالتنسيق مع الوزارة المكلفة بالتجارة. ويُشترط للحصول على هذا الترخيص:

احترام المعايير الفنية والبيئية المنصـوص عليها بهذا القانون والنصـوص التطبيقية، تقديم ملف فني يتضـمن تركيبة المواد المستعملة وخصائصها، الإدلاء بشهادة مطابقة مسلّمة من هيكل معتمد، الالتزام باعتماد نظام تتبع للمنتجات،

إثبات القدرة التقنية على احترام شروط الإنتاج أو التوريد أو التوزيع.

الفصل الرابع عشر:

تضع الدولة برنامجاً وطنياً لإعادة إدماج الصناعيين ومرافقتهم نحو إنتاج البدائل المستدامة.

الفصل الخامس عشر:

تتكفل الدولة، في حدود الإمكانيات، بتمويل عملية التحول عبر: منح قروض ميسـرة امتيازات جبائيه دعم الابتكار

الباب الخامس: المسؤولية الموسعة للمنتج

الفصل السادس عشر:

يخضع المنتجون لمبدأ المسؤولية الموسعة للمنتج، ويتحملون مسؤولية منتجاتهم طيلة دورة حياتها.

الفصل السابع عشر:

يلتزم المنتجون بالمسـاهمة في تمويل منظومات جمع ومعالجة النفايات، ويمكن إحداث هياكل جماعية لهذا الغرض.

الباب السادس: العقوبات

الفصل الثامن عشر:

يُعدّ مخالفاً لأحكام هذا القانون كل شـخص طبيعي أو معنوي، وخاصـة: المصـنعون، الموردون، الموزعون، التجار، وكل من يتدخل بصـفة مباشـرة أو غير مباشـرة في إنتاج أو توريد أو خزن أو نقل أو توزيع أو عرض أو اسـتعمال الأكياس موضـوع هذا القانون، وذلك في صـورة مخالفة الأحكام المتعلقة بالمنع أو المعايير الفنية أو شروط الترويج أو المراقبة. ويعاقب المخالف بخطية مالية تتراوح بين 5.000 و50.000 دينار، مع حجز المنتجات موضوع المخالفة.

الفصل التاسع عشر:

في صورة العود تضاعف العقوبات ويمكن غلق المحل.

الفصل العشرون:

يعاقب بالسجن من 6 أشهر إلى سنتين في حالات التوريد أو الإنتاج غير القانوني.

الباب السابع: أحكام ختامية

الفصل الواحد و العشرون:

يتم تطبيق هذا القانون تدريجياً في أجل لا يتجاوز سنة من تاريخ اصداره بالرائد الرسمي.

الفصل الثاني و العشرون:

تلغى الأحكام المخالفة، وخاصة الأمر الحكومي لسنة 2020 فيما يتعارض مع هذا القانون.

الفصل الثالث و العشرون:

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي ويدخل حيز التنفيذ طبقاً لأحكامه.

واردات عدد .....
14 ماى 2026
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

2026/33

شرح الأسباب

مقترح قانون يتعلق بالحدّ من الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الواحد وتنظيم استعمال البدائل المستدامة

يأتي هذا المقترح التشريعي في سياق عالمي يتّسم بتصاعد خطير لظاهرة التلوث البلاستيكي، التي أصبحت تمثل أحد أبرز التحديات البيئية في القرن الحادي والعشرين. فقد أظهرت التقارير الدولية أن الإنتاج العالمي للبلاستيك تجاوز 400 مليون طن سنوياً، وأن نسبة هامة من هذه الكميات تتحول إلى نفايات يصعب تفكيكها، مما يؤدي إلى تلوث النظم البيئية البرية والبحرية، وتهديد التنوع البيولوجي، إضافة إلى المخاطر الصحية المرتبطة بالجسيمات البلاستيكية الدقيقة.

وأمام هذا الوضع، تبنّت عديد الدول، خاصة في الفضاء الأوروبي، مقاربات تشريعية تقوم على الحد من البلاستيك أحادي الاستعمال، من خلال المنع التدريجي، وفرض البدائل المستدامة، وإرساء معايير تقنية دقيقة، وتعزيز آليات الرقابة. وقد مثّلت التجربة الفرنسية، بموجب القانون عدد 992-2015 المؤرخ في 17 أوت 2015 والمتعلق بالانتقال الطاقي من أجل النمو الأخضر، نموذجاً متقدماً في هذا المجال، حيث تم اعتماد منظومة متكاملة تجمع بين الحظر، والتنظيم، والمراقبة، وهو ما مكّن من تقليص استهلاك الأكياس البلاستيكية بشكل ملموس.

أما على المستوى الوطني، ورغم اتخاذ تونس لجملة من الإجراءات، خاصة من خلال الأمر الحكومي عدد 32 لسنة 2020، فإن المعطيات المتوفرة تبرز استمرار تفاقم ظاهرة التلوث البلاستيكي. إذ تشير التقديرات إلى أن تونس تستهلك حوالي 4.2 مليار كيس بلاستيكي سنوياً، أي بمعدل يقارب 400 كيس للفرد سنوياً، وهو مستوى مرتفع مقارنة بالمعدلات الأوروبية. كما تنتج البلاد حوالي 188 ألف طن من النفايات البلاستيكية سنوياً ضمن ما يزيد عن 2.5 مليون طن من النفايات المنزلية.

وتتفاقم خطورة الوضع بالنظر إلى ضعف منظومة إدارة النفايات، حيث تُقدّر نسبة النفايات البلاستيكية التي لا تتم معالجتها بشكل سليم بحوالي 60%، في حين لا تزال نسب التدوير محدودة.

2026/33

كما تشير الدراسات إلى أن ما يفوق 84% من النفايات الموجودة في الوسط البحري التونسي هي نفايات بلاستيكية، مما يعكس حجم التهديد الذي يطال المنظومات البيئية البحرية والساحلية، ويؤثر سلباً على قطاعات حيوية، خاصة السياحة والصيد البحري. وتُقدّر الكلفة الاقتصادية لهذا التلوث بأكثر من 20 مليون دولار سنوياً، خاصة في إطار الاقتصاد الأزرق.

ورغم هذه المؤشرات المقلقة، فإن الإطار القانوني الحالي لا يزال يعاني من عدة نقائص تحدّ من نجاعته، من أبرزها غياب تعريف دقيق للبدائل المسموح بها، وعدم ضبط الخصائص التقنية للأكياس القابلة للتحلل أو لإعادة الاستعمال، إضافة إلى ضعف منظومة الرقابة الفنية، مما أدى إلى انتشار منتجات لا تستجيب فعلياً للمعايير البيئية، على غرار الأكياس القابلة للتحلل الشكلي، وهو ما يفرغ التشريع من محتواه.

وانطلاقاً من هذا التشخيص، يهدفّ هذا المقترح إلى إرساء إطار قانوني متكامل يواكب التمشي العالمي ويعالج النقائص الوطنية، من خلال اعتماد مقاربة تدريجية ومتوازنة تقوم على منع الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الواحد، وتعويضها ببدائل مستدامة، تتمثل في الأكياس القابلة لإعادة الاستعمال أو القابلة للتحلل البيولوجي، مع ضبط معايير تقنية دقيقة تضمن فعاليتها البيئية.

كما يعتمد هذا المشروع على إرساء منظومة رقابة فنية صارمة، ترتكز على التحاليل المخبرية وشهادات المطابقة، بما يضمن التثبت من احترام الخصائص التقنية للمنتجات المتداولة في السوق، ويحد من ظاهرة التحايل والغش البيئي. ويكرّس كذلك مبدأ التتبع والشفافية في سلسلة الإنتاج والتوزيع.

ومن جهة أخرى، يولي هذا المقترح أهمية خاصة للبعد الاقتصادي والاجتماعي، من خلال التنصيص على إحداث برنامج وطني لإعادة إدماج الصناعيين الناشطين في قطاع البلاستيك، ومرافقتهم في التحول نحو إنتاج بدائل مستدامة، مع تمكينهم من الحوافز المالية والجبائية، وتوفير آليات تمويل ميسّرة، إضافة إلى اقتراح تكفل الدولة بجزء من كلفة هذا التحول، بما يضمن الحفاظ على مواطن الشغل وتعزيز تنافسية المؤسسات. ويأتي هذا التوجه في إطار تكريس مبدأ الانتقال العادل نحو اقتصاد أخضر.

كما يندرج هذا المقترح في إطار الديناميكية الدولية الراهنة المتعلقة بمكافحة التلوث البلاستيكي، حيث تشارك تونس بصفة فاعلة في مسار المفاوضات الدولية الجارية في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل إعداد صك دولي ملزم قانوناً يهدف إلى وضع حد للتلوث البلاستيكي على المستوى العالمي، وذلك تنفيذاً لقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة الصادر سنة 2022. وقد انخرطت تونس في هذا المسار التفاوضي من خلال مشاركتها في أعمال اللجنة الحكومية الدولية للتفاوض (INC)، مؤكدة التزامها بدعم الجهود الدولية الرامية إلى اعتماد مقاربة شاملة تشمل كامل دورة حياة البلاستيك، من الإنتاج إلى الاستهلاك والتصرف في النفايات.

ويعكس هذا الانخراط إرادة تونس الثابتة في احترام وتعزيز التزاماتها الدولية في المجال البيئي، وتكريس دورها كفاعل إيجابي في الجهود متعددة الأطراف لمجابهة التحديات البيئية العالمية. كما يؤكد حرصها على ملاءمة تشريعاتها الوطنية مع التوجهات والمعايير الدولية، بما يضمن نجاعة السياسات العمومية في هذا المجال. ويأتي هذا المقترح ليترجم هذا الالتزام المتواصل وغير المحدود، من خلال إرساء إطار قانوني وطني متقدم ينسجم مع مسار المفاوضات الدولية ويعزز مصداقية تونس كشريك ملتزم في حماية البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومن المنتظر أن يساهم هذا القانون في تحقيق جملة من النتائج، من بينها تقليص كميات النفايات البلاستيكية، والحد من التلوث البحري والساحلي، وتحسين جودة البيئة، فضلًا عن دعم التزامات تونس الدولية في مجال التنمية المستدامة ومكافحة التغيرات المناخية. كما سيمكن من تحفيز الاستثمار والابتكار في مجال الصناعات البيئية، وخلق فرص اقتصادية جديدة، وتعزيز تموقع تونس ضمن المسار العالمي للانتقال البيئي.

وعليه، يمثل هذا المقترح استجابة تشريعية ضرورية ومُلِحّة للتحديات البيئية الراهنة، ويؤسس لمرحلة جديدة في إدارة النفايات البلاستيكية، تقوم على مقاربة شاملة تجمع بين المنع والتنظيم والرقابة والمرافقة، في إطار حوكمة بيئية مستدامة وفعالة.

واردات عدد .....
14 ماي 2026
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

2026/33

قائمة إمضاءات

مقترح قانون يتعلق بالحدّ من الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الواحد وتنظيم استعمال البدائل المستدامة

ع/ر	الاسم واللقب	الإمضاء
.1	ظافر الصغيري	
.2	جابر المعموري	
.3	ألفة المرواني	
.4	سامي رايس	
.5	علي زغدود	
.6	مسعود حتاب	
.7	بوبكر بن خير	
.8	ياسين بلحاج علي	
.9	عبد السلام الحمروني	
.10	محمد امين الورغي	
.11	رحيم الصغير	
.12	خوذة رفاس	
.13	فاطمة المسدي	
.14	هالة جاب الله	
.15	مهى عامر	
.16	ياسر البوّاب	
.17	محمد بنور	
.18	سوسن مبروك	

2026/33

2026/33

قائمة إمضاءات

مقترح قانون يتعلق بالحدّ من الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الواحد
وتنظيم استعمال البدائل المستدامة

ع/ر	الاسم واللقب	الإمضاء
.19	الياس بوكوتة	
.20	رياض بلال	
.21	عمر بن عمر	
.22	وليد حاجي	
.23	مراد بن الطيب	
.24	رؤوف العفيري	
.25	مختار مهياوي	
.26		
.27		
.28		
.29		
.30		
.31		
.32		
.33		
.34		
.35		
.36		

واردات عدد
14 ماي 2026
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

2026/33

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2026/33

باردو في، 2026/05/12

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... خليفي الصغيري .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	**إليكم بمقترح قانون يتعلق بالحد من الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الواحد وتنظيم استعمال البدائل المستدامة**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	ثلاثة وعشرون فصلا (23)

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2026/33

باردو في، 2026/05/12

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... ماهر السعودي .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	**إليكم بمقترح قانون يتعلق بالحد من الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الواحد وتنظيم استعمال البدائل المستدامة**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	ثلاثة وعشرون فصلا (23)

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2026/33

باردو في،
2026 - 05 - 12

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... ألفة الحروائي .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	إليكم بمقترح قانون يتعلق بالحد من الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الواحد وتنظيم استعمال البدائل المستدامة
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	ثلاثة وعشرون فصلا (23)

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2026733

باردو في،

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... سامي رايس .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	إليكم بمقترح قانون يتعلق بالحد من الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الواحد وتنظيم استعمال البدائل المستدامة
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	ثلاثة وعشرون فصلا (23)

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2026/33

باردو في، 2026/2/12

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	**إليكم بمقترح قانون يتعلق بالحد من الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الواحد وتنظيم استعمال البدائل المستدامة**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	ثلاثة وعشرون فصلا (23)

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2026/33

باردو في، 12/05/2026

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله مسعود عتروة .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	**إليكم بمقترح قانون يتعلق بالحد من الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الواحد وتنظيم استعمال البدائل المستدامة**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	ثلاثة وعشرون فصلا (23)

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

2026/33

باردو في، 2026 12 5

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله .....بوبكر بن تحسين.....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	إليكم بمقترح قانون يتعلق بالحد من الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الواحد وتنظيم استعمال البدائل المستدامة
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	ثلاثة وعشرون فصلا (23)

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2026/33

باردو في،

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله .....ياسين.....سباح.....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	إليكم بمقترح قانون يتعلق بالحد من الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الواحد وتنظيم استعمال البدائل المستدامة
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	ثلاثة وعشرون فصلا (23)

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب 2026/33

باردو في،

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... عبد الله م الحدوني .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	إليكم بمقترح قانون يتعلق بالحد من الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الواحد وتنظيم استعمال البدائل المستدامة
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	ثلاثة وعشرون فصلا (23)

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2026/33

باردو في،

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... محمد امين الورغي .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	إليكم بمقترح قانون يتعلق بالحد من الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الواحد وتنظيم استعمال البدائل المستدامة
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	ثلاثة وعشرون فصلا (23)

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضاء

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

2026/33

باردو في 11/05/2026

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... رسم الصخر .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	إليكم بمقترح قانون يتعلق بالحد من الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الواحد وتنظيم استعمال البدائل المستدامة
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	ثلاثة وعشرون فصلا (23)

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2026/33

باردو في، 2026/05/12

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... خونزي منى .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	**إليكم بمقترح قانون يتعلق بالحد من الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الواحد وتنظيم استعمال البدائل المستدامة**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	ثلاثة وعشرون فصلا (23)

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2026/33

باردو في،

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... عاطف المبتي .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	**إليكم بمقترح قانون يتعلق بالحد من الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الواحد وتنظيم استعمال البدائل المستدامة**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	ثلاثة وعشرون فصلا (23)

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب 2026/33

باردو في، 26/01/12

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله .....هالة سبب السنة.....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	إليكم بمقترح قانون يتعلق بالحد من الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الواحد وتنظيم استعمال البدائل المستدامة
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	ثلاثة وعشرون فصلا (23)

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

2026/33

باردو في،

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... معلى حامر .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	إليكم بمقترح قانون يتعلق بالحد من الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الواحد وتنظيم استعمال البدائل المستدامة
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	ثلاثة وعشرون فصلا (23)

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2026/33

باردو في،

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	**إليكم بمقترح قانون يتعلق بالحد من الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الواحد وتنظيم استعمال البدائل المستدامة**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	ثلاثة وعشرون فصلا (23)

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2026/33

باردو في، 13 ماي 2026

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... محمد بنور .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	إليكم بمقترح قانون يتعلق بالحد من الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الواحد وتنظيم استعمال البدائل المستدامة
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	ثلاثة وعشرون فصلا (23)

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2026/33

باردو في،

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله .....سوسن حمروني.....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	إليكم بمقترح قانون يتعلق بالحد من الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الواحد وتنظيم استعمال البدائل المستدامة
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	ثلاثة وعشرون فصلا (23)

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2026/33

باردو في،

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله .....إلياس بوكثير.....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	إليكم بمقترح قانون يتعلق بالحد من الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الواحد وتنظيم استعمال البدائل المستدامة
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	ثلاثة وعشرون فصلا (23)

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2026/33

باردو في،

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	**إليكم بمقترح قانون يتعلق بالحد من الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الواحد وتنظيم استعمال البدائل المستدامة**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	ثلاثة وعشرون فصلا (23)

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2026/33

باردو في، 2026/05/13

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	إليكم بمقترح قانون يتعلق بالحد من الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الواحد وتنظيم استعمال البدائل المستدامة
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	ثلاثة وعشرون فصلا (23)

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2026/33

باردو في،

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله .وليد حاجبي.....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	**إليكم بمقترح قانون يتعلق بالحد من الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الواحد وتنظيم استعمال البدائل المستدامة**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	ثلاثة وعشرون فصلا (23)

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2026/33

باردو في،

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... عبد الكريم الزبيدي .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	إليكم بمقترح قانون يتعلق بالحد من الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الواحد وتنظيم استعمال البدائل المستدامة
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	ثلاثة وعشرون فصلا (23)

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2026/33

باردو في،

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... مروى المبروك .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	إليكم بمقترح قانون يتعلق بالحد من الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الواحد وتنظيم استعمال البدائل المستدامة
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	ثلاثة وعشرون فصلا (23)

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2026/33

باردو في،

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله .....مختار عبيدلي.....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	إليكم بمقترح قانون يتعلق بالحد من الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الواحد وتنظيم استعمال البدائل المستدامة
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	ثلاثة وعشرون فصلا (23)

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء